ضمان الرساميل ام ضمان النظام

تتحرك من جديد قضية ضمان الرساميل الاجنبية في وقت تبدو معه وكأنها قضية ثانوية ليسهل تمريرها باقل ضجة ممكنة .

ولا شك ان اصحاب المشروع يعتقدون ان الضجة تكون اقل ما يمكن في ايام الرئيس كرامي لما اوتي من براعة في « تمرير » الاشياء التي كان اخرها ، وليس اخرها ، رفع سعر البنزين .

وتأتي قضية ضمان الرساميل في وقت اكتملت فيه تقريبا السيطرة الاجنبية على المصارف اللبنانية ، وبالتالي على المرافق الاقتصادية عموما ، مع تسليم الحكومة اللبنانية بشرعية هذه السيطرة وبكونها طبيعية في ظل الاوضاع اللبنانية الراهنة والنظام القائم فيها .

وعندما تعتبر السيطرة الاجنبية على المرافق الاقتصادية اللبنانية شرعية وطبيعية ، اي ملازمة مع الوضع الراهن ، فان ضمان الرساميل الاجنبية من قبل الحكومة اللبنانية هو في حقيقته ضمان من الدول الاجنبية التي تنتمي اليها تلك الرساميل للنظام القائم والوضع الراهن .

لذلك فان مشروع ضمان الرساميل الاجنبية هو في جوهره كسائر المشاريع السياسية الاخرى التي تطرح اليوم ، كتحييد لبنان واستقدام قوة دولية ، والتي ترمي جميعها الى ترسيخ الوضع الراهن ، وحماية استغلال الطبقة الحاكمة المرتبطة بالرساميل الاجنبية وما تمثله تلك الرساميل .

وليس يخفف من مرارة هذا المشروع بالنسبة للشعب اللبناني الصابر تغليفه بالحلوى كما اراد ان يفعل الاستاذ بيار اده عندما اعلن يوما ان المشروع يشترط المعاملة بالمثل .

بعد ذلك . . يصبح كل شيء في لبنان مضمونا ما عدا اللبناني .

سليمان الفرزلي